الموجز السياساتي 1

بشأن خطتنا المشتركة

التفكير في مصلحة الأجيال المقبلة واتخاذ إجراءات من أجلها

آذار/مارس 2023

الأمم المتحدة

مقدمة

توطئة

لن نستطيع التغلب على التحديات التي نواجهها إلا بتمتين التعاون الدولي. لذا، فإن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المزمع أن ينعقد في عام 2024 يتيح فرصة للاتفاق على حلول متعددة الأطراف من أجل غد أفضل، تعزز الحوكمة العالمية لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة على السواء (قرار الجمعية العامة 307/76). وقد دُعيتُ، بصفتي الأمين العام، إلى تقديم مساهمات في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة في شكل توصيات عملية المنحى، استنادا إلى المقترحات الواردة في تقريري المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، الذي كان إعداده في حد ذاته استجابة للإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 1/75). وهذا الموجز السياساتي هو إحدى هذه المساهمات. وهو يتناول بإسهاب الأفكار التي اقترحت لأول مرة في خطتنا المشتركة، آخذا بالاعتبار التوجيهات التي قدمتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وقت لاحق وما جرى على مدى أكثر من عام من المشاورات الحكومية الدولية ومشاورات الجهات المتعددة ذات المصلحة، والتي تستمد جذورها من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك دولية أخرى.

الغرض من هذا الموجز السياساتي

ويتضمن هذا الموجز السياساتي اقتراحات بشأن الخطوات العملية اللازمة للإيفاء بالتزامنا الطويل الأمد بتلبية مطالب الحاضر بطريقة تصون مصالح الأجيال المقبلة وتحافظ على قدرتها على التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان. وتشمل هذه الخطوات:

(أ) تعيين مبعوث يكون لسانا مدافعا عن مصلحة الأجيال المقبلة على الصعيد العالمي؛

(ب) الاستعانة بالتبصر والعلم والبيانات على نحو أفضل؛

(ج) إصدار إعلان يحدد واجباتنا تجاه الأجيال المقبلة ويضفي عليها طابعا ملموسا؛

(د) إقامة منتدى حكومي دولي مكرس للنهوض بتنفيذ الإعلان وتبادل أفضل الممارسات.

وتستند هذه الاقتراحات إلى خطتنا المشتركة وما جرى لاحقا من المشاورات الحكومية الدولية ومشاورات الجهات المتعددة ذات المصلحة، التي ورد بيانها في "ورقة عناصر الإعلان المتعلق بالأجيال المقبلة"، التي أعدتها البعثتان الدائمتان لفيجي وهولندا لدى الأمم المتحدة[1]. ويجيب الموجز السياساتي على الأسئلة التي أثارتها الدول الأعضاء في أثناء المشاورات، وهي تشمل كيفية تعريف الأجيال المقبلة، وكيفية تحقيق التوازن بين التزامنا تجاهها وبين واجباتنا تجاه الأجيال الحاضرة، وكيف تنهض المقترحات بأهدافنا الحالية المتعلقة بالتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وما النتائج المنشودة من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بشأن هذه المسألة.

والمنطق الذي تنهض عليه هذه المقترحات بسيط. فما نقوم به لمصلحة الأجيال المقبلة هو أيضا ما يتعين علينا أن نقوم به لمصلحتنا نحن أيضا، وهو أن نتعامل مع التحديات والفرص التي ينطوي عليها المستقبل بطريقة تفوق من حيث الحزمُ طريقة تعاملنا معها حاليا. ونحن نعلم أننا قادرون على التحلي ببعد النظر في عملنا الجماعي، كما يدل على ذلك النجاح الذي أُحرز في ترميم طبقة الأوزون. ومن ناحية أخرى، كان بوسعنا أن نكون اليوم أقرب بكثير من بلوغ أهداف التنمية المستدامة لو أننا اتخذنا إجراءات أحزم للحد من ارتفاع درجة حرارة العالم أو الاستثمار في تدابير التأهب للجوائح. ورعايةُ احتياجات المستقبل لا تقتضي بالضرورة التضحية بتلبية احتياجات الحاضر. بل العكس هو الصحيح إذ لن تُحلَّ مشاكل الحاضر إذا لم يقم الحل على التبصر بالمستقبل البعيد[2]. ومن شأن الحرص على رعاية المستقبل وبذل ما يلزم في ذلك من جهود واعية أن يعود بالنفع الأعم على جميع الأجيال.

”من أجل الكوكب“ لإدواردو كوبرا (جدارية معروضة في First Avenue، خارج مقر الأمم المتحدة في نيويورك)

من هم الأجيال المقبلة وما وجه أهمية أعمالنا بالنسبة إليهم؟

يشير مصطلح "الأجيال المقبلة" إلى جميع الأشخاص الذين سيأتون بعدنا[3]. فحياتهم وقدرتهم في نهاية المطاف على التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان وتلبية احتياجاتهم يتأثران بالفعل بالأعمال التي نقوم بها حاليا. وهؤلاء الأشخاص مختلفون عن الأجيال الحاضرة وعددهم، حسبما تدل عليه التوقعات الديمغرافية الحالية، سيفوق عدد أفرادها بنسب هائلة. فمن المتوقع أن يولد أكثر من 10 بلايين نسمة قبل نهاية هذا القرن وحده، معظمهم في البلدان التي هي حاليا من فئة البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل[4].

وعلى الرغم من احتمال التداخل بين مصالح أطفال وشباب الحاضر وبين مصالح الأجيال المقبلة وجواز وجود تجانس خاص بين هؤلاء وأولئك، فهم ليسوا سواءً. ولا ينبغي أن يتجشم شباب الحاضر عبء الدفاع عن حفدتنا، ولكنهم يستحقون أن يُفرد لهم مقعد مستقل في طاولة الحوار[5].

الشكل الأول

عدد السكان حسب المنطقة: تقديرات الفترة 1950–2022 ومتوسط التوقعات بناء على فترات تنبؤ بنسبة 95 في المائة، 2022–2100[6]

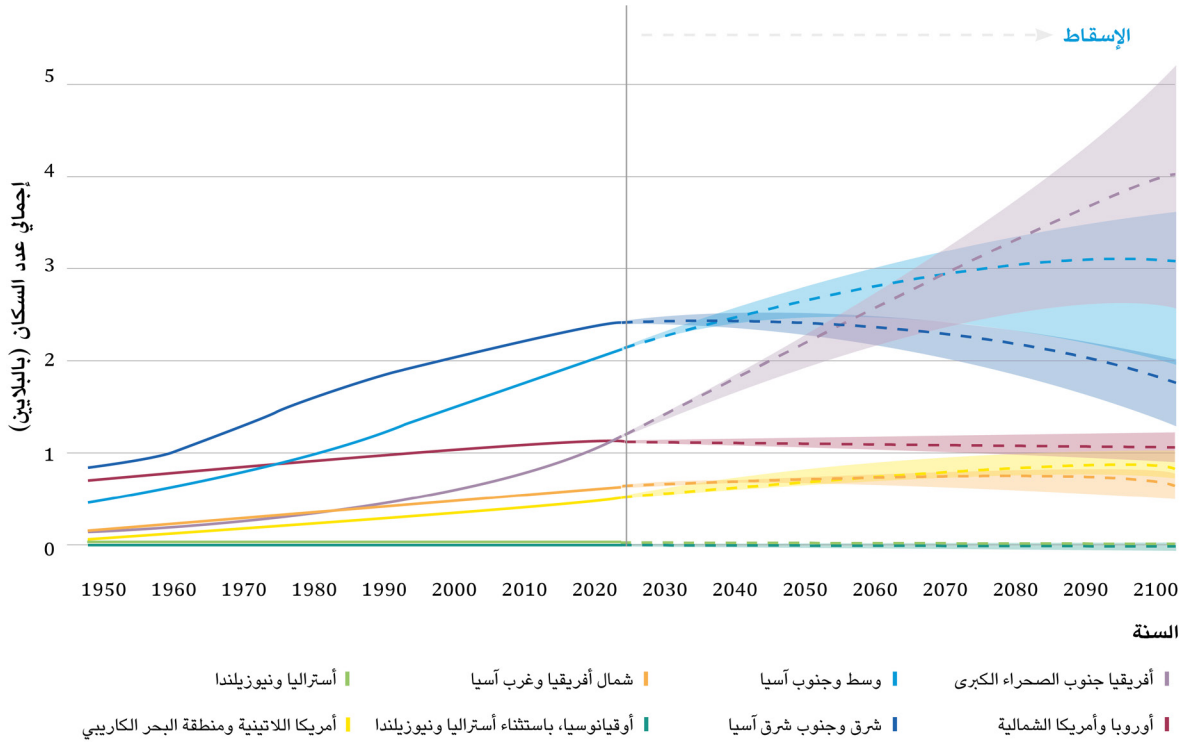

ومن النقاط المحورية المتعلقة بموضوع الأجيال المقبلة أن أفرادها لم يولدوا بعد ليقولوا لنا ماذا يحتاجون أو يظنون. ولا يمكننا أن نفترض معرفة أشياء كثيرة بشأنهم. ولكننا نعلم أن الالتزام بالعمل بطريقة تحافظ على قدرتهم على التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان وتقرير احتياجاتهم مستقبلا قد جرى تكريسه بالفعل في عدد لا يحصى من الاتفاقات الدولية وفي مفهوم التنمية المستدامة ذاته، التي تعرَّف بأنها تلبية "احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة أجيال الغد على تلبية احتياجاتها"[7]. ومع ذلك، فإننا ننتهك هذا المبدأ يوميا إذ نسير دون وعي صوب سيناريو الانهيار المشروح في خطتنا المشتركة.

وستمتد آثار عدد كبير من جوانب أنماط العيش التي نسلكها اليوم إلى فترات متوغلة في المستقبل. وسيؤثر بعضها سلبا في الأجيال المقبلة، التي قد يتعرض رفاهها أو بقاؤها للخطر بشكل دائم بسبب تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، وضعف التحكم في التكنولوجيات الناشئة، والتراجع المسجل في مجال حقوق الإنسان، واستمرار عدم المساواة والإقصاء، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، ونقص الاهتمام بضرورات التنمية المستدامة في البلدان التي سيولد فيها الجزء الأعظم من الأجيال المقبلة، وسوء إدارة الأخطار التي تهدد بزوال البشرية والمخاطر الكارثية الأخرى التي تواجهها، وغير ذلك من التطورات العديدة الأخرى، ومنها التي جرى تبيانها في "ورقة عناصر الإعلان المتعلق بالأجيال القادمة"[8].

على أن أوجه التقدم المحرز في العلم والعلوم الإنسانية والتكنولوجيا تفتح في الوقت ذاته الباب على مصراعيه أمام فرص هائلة يمكن تسخيرها لما فيه مصلحة أجيال البشرية جمعاء، الحاضرة منها والمقبلة. وعلاوة على ذلك، فإن قدرتنا على التنبؤ بأثر قراراتنا الراهنة على المدى البعيد وتقييم ذلك الأثر والتخفيف من حدته لم يسبق لها مثيل في التاريخ[9]. ولكن لا يزال يتعين علينا الوصل بشكل فعال بين العلم وبين وضع السياسات. فمعظم القرارات المهمة يُتخذ دون إعارة الاهتمام إلى المستقبل البعيد، على الرغم من أنه قد بات من المقبول الآن على نطاق واسع أن مصالح الأجيال المقبلة "ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار على جميع مستويات اتخاذ القرار"[10]. وعلى كاهل الأجيال الحاضرة تقع مسؤولية "وقف التطورات التي يمكن أن تهدد بقاء الأجيال المقبلة... [بما في ذلك] تغير المناخ والنزاعات والتكنولوجيات الجديدة، والحيلولة دون وقوع تلك التطورات"[11].

والوفاء بالتزامنا بأخذ مصلحة الأجيال المقبلة في الاعتبار ليس يجب أن يكون على حساب مصلحة من يعيشون في الحاضر. بل إنه، على النقيض من ذلك، يبدأ بمضاعفة الجهود لتحقيق السلام والاستدامة وحقوق الإنسان والإنصاف وشمول الجميع والمساواة في الوقت الحاضر. ويفضي التوزيع العادل والمنصف للفرص والموارد في الوقت الراهن إلى إتاحة فرص ونتائج لصالح الأجيال المقبلة تحقق المزيد من التكافؤ وتكون أفضل. ويتأثر معظم مشاكل الوقت الراهن بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية البعيدة المدى التي تتسم بعمق تشعبها وتتأبى على الحلول السهلة أو السريعة في إطار دورة واحدة من دورات الميزانية أو الدورات الانتخابية. والحقيقة أن تقديم حلول ناجعة لا يتأتى إلا باتخاذ منظور بعيد المدى. فالتمسك بأساليب العمل الاعتيادية غير مجد لا بالنسبة للأجيال الحاضرة ولا بالنسبة للأجيال المقبلة. وصفوة القول أن أخذ المستقبل بعين الاعتبار هو ضرورة عملية ما انفكت تزداد إلحاحا، مثلما أنه التزام أخلاقي تجاه الأجيال الحاضرة والأجيال التي لم تر النور بعد. ومع ذلك، بالرغم من الالتزامات المتكررة، لا توجد آلية مكرسة داخل الأمم المتحدة للقيام بذلك.

لقد أخذنا على أنفسنا مَوْثقاً بوضع الأجيال القادمة نصب أعيننا

الالتزام تجاه الأجيال المقبلة هو من صميم الأعراف والثقافات والأديان في جميع أنحاء العالم، وذلك يشمل نظم المعارف التي تمتلكها الشعوب الأصلية[12]. وما فتئت الإشارة إلى هذا الالتزام تزداد في ثنايا الدساتير والتشريعات والأحكام القضائية الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالبيئة وحماية التنوع الثقافي والبيولوجي.

وترد الإشارة أيضا إلى الأجيال المقبلة في طي العديد من الاتفاقات الدولية[13]. وتعود بوادر الالتزام تجاه تلك الأجيال والاعتراف بقيمتها إلى ميثاق الأمم المتحدة، الذي تضمن وعدا بإنقاذ "الأجيال المقبلة" من ويلات الحرب. وترد الإشارة إليه أيضا في الصكوك الدولية التي وضعت باكرا بشأن البيئة وحقوق الإنسان (انظر الشكل الثاني والمرفق الثاني). وازداد تواتر الإشارات اعتبارا من عام 1972 ولا سيما في الاتفاقات المتعلقة بالتنمية المستدامة[14]. وساهمت مجموعة من الاتفاقات التاريخية التي أبرمت على امتداد تسعينيات القرن الماضي في توطيد ذلك الالتزام[15]. ويجدر بالإشارة أيضا أن الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) قد اعتمدت في عام 1997 إعلانا بشأن مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال المقبلة، وهو أول إعلان دولي بشأن هذه المسألة[16]. وفي عام 2013، واستجابة لطلب من الدول الأعضاء، أصدر سلفي تقريرا يحدد خيارات إضفاء الطابع المؤسسي على الاهتمام بالأجيال المقبلة في الأمم المتحدة (A/68/322)[17].

ويعترف كل من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ اعترافا صريحا بالأجيال القادمة، وبالموازاة مع تصاعد مظاهر القلق بشأن الاستدامة والعدالة المناخية، ازداد التطرق إلى مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال المقبلة وغدا أكثر إلحاحا[18]. فقد بلغ عدد قرارات الجمعية العامة التي أشارت صراحة إلى الأجيال المقبلة قرابة 400 قرار حتى الآن. وإضافة إلى ما ذُكر، تبحث مجموعة من الدول حاليا إمكانية تقديم طلب إلى الجمعية العامة لاستصدار فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ[19]. وفي الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التزمت الدول الأعضاء بتعزيز "الحوكمة العالمية في سبيل الحفاظ على مستقبل تتقاسمه الأجيال الحاضرة والمقبلة"، واستجابة لذلك الالتزام، دعوت، في خطتنا المشتركة، إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتحويل التزاماتنا إلى حقيقة واقعة. وجرى الإقرار في الوثيقة المعنونة "أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" بأن حماية حقوق الأجيال المقبلة، لا سيما في سياق العدالة المناخية، هي أحد التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجهنا. وتضمنت ورقة العناصر أيضا أحدث أفكار الدول الأعضاء بشأن هذه المسائل.

الشكل الثاني

تاريخ من الالتزام تجاه الأجيال المقبلة

وقد وضعت بلدان العالم على الصعيدين الوطني ودون الوطني ترتيبات لحماية المستقبل. فعدد الدساتير المكتوبة التي أصبحت حاليا تحوي إشارات إلى الأجيال المقبلة يقارب نصف جميع الدساتير بحسب بعض التقديرات[20]. وصارت المحاكم تعمل بصورة متزايدة على تعزيز حماية الأجيال المقبلة، وبخاصة في القضايا المتعلقة بالبيئة والتجارب النووية[21]. وكثيرا ما تُذكر الأجيال المقبلة في السياسات المتعلقة بالحد من انبعاثات الكربون أو وقف صرف الأموال العامة في تمويل إنتاج الوقود الأحفوري، كما أن عدد نظم المحاسبة الخضراء والمحاسبة البيئية آخذ في الازدياد. ودرجت الحكومات منذ أمد طويل على الاستعانة بالتوقعات السكانية لتحديد الموارد المالية للمعاشات التقاعدية في القطاع العام، وأصبح بعضها الآن يوسع نطاق هذه الممارسات لتشمل ميزانيات التعليم والرعاية الصحية. وأنشأ العديد من الحكومات هيئات للمحافظة على البيئة والتراث الثقافي والموارد الطبيعية لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة. وأرسى بعض الحكومات الأخرى آليات لفهم أثر جميع قرارات السياسة العامة على المستقبل ولجعل التفكير البعيد المدى جزءا من عملياتها لوضع السياسات[22]. وقد سنت البلدان تشريعات تعترف بالمسؤولية عن حماية المستقبل وتنشئ، في بعض الحالات، مؤسسات ذات ولايات صريحة لتعيين ممثلين معنيين بقضايا المستقبل، أو إنشاء مناصب لأمناء المظالم[23]، أو لجان برلمانية، أو لجان ذات ولايات صريحة للدفاع عن مصالح الأجيال المقبلة أو التصرف باسمها[24].

ومع تزايد عدد البلدان المشاركة في هذا العمل، بدأ في السنوات الأخيرة بذل جهود من أجل التأليف فيما بين تلك المؤسسات على الصعيد الدولي. فقد أنشئت شبكة المؤسسات المعنية بالأجيال المقبلة، التي تتقاسم أفضل الممارسات وتدعم الجهود المبذولة في أماكن أخرى لتكرار هذه النماذج، واستُحدث منتدى دولي جديد للمناقشة البرلمانية المتعلقة بسياسات المستقبل يضم اللجان البرلمانية المعنية بالمستقبل من جميع أنحاء العالم[25].

الشكل الثالث

بعض البلدان التي تتضمن دساتيرها إشارات إلى الأجيال المقبلة و/أو التي لديها مؤسسات معنية بحماية مصالح تلك الأجيال

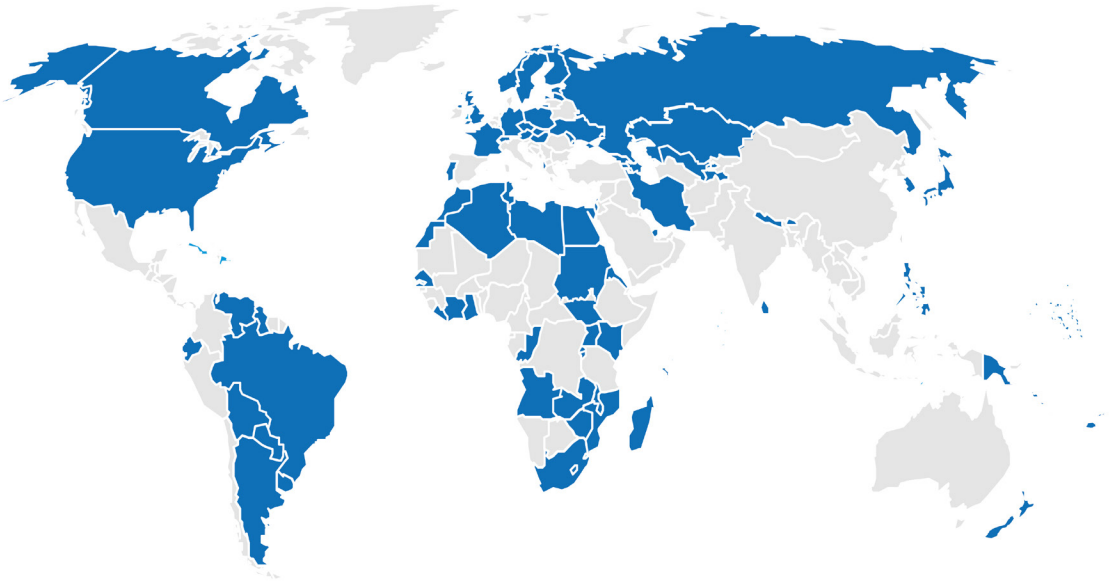

البلدان التي يُشار إلى الأجيال المقبلة في دساتيرها و/أو في إطار مؤسساتها.

ملاحظة: الحدود المبينة في الخريطة لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبل بها رسميا.

والقاسم المشترك بين معظم هذه النماذج هو أنها تسعى إلى الجمع بين المعرفة والعمل، من خلال السعي إلى فهم أثر خياراتنا في الوقت الحاضر على المستقبل، ووضع هذا الفهم في خدمة صانعي القرار. ويسعى بعضٌ إلى تمثيل الأجيال المقبلة حتى "يُسمع صوتهم" في المناقشات. فهذه هي الممارسات التي يمكننا حاليا أن ننسج على منوالها على الصعيد الدولي لترجمة التزاماتنا العالمية الطويلة الأمد إلى إجراءات عملية، ولتشجيع بذل جهود إضافية ودعمها على الصعيد الوطني في مجموعة أوسع من البلدان.

العمل لصالح الأجيال المقبلة ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان

إن التشبث بحقوق الأجيال الحاضرة وتلبية احتياجاتها في الوقت الحاضر شرطٌ أساسي لضمان مستقبل أفضل. لذا، يجب أن يكون أول عمل نقوم به لصالح الأجيال المقبلة هو الوفاء بالالتزامات المقطوعة تجاه الأجيال الحاضرة، بطريقة مستدامة وبمزيد من التركيز على التفكير البعيد المدى. وستستفيد الأجيال الحاضرة والمقبلة على السواء من إقامة نظم عالمية أمتن تكون التنمية المستدامة منها في الصميم[26]. وتوفر **خطة التنمية المستدامة لعام 2030** واتفاق باريس بشأن تغير المناخ مخططا لتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بالمستقبل[27]. فالعديد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها له وجاهة بالغة فيما يتعلق بالصلة بين الأجيال (انظر الشكل الخامس). إن مظاهر عدم الإنصاف بين الأجيال فيما يتعلق بآثار تغير المناخ أصبحت سافرة بالفعل ومن المرجح أنها لن تتراجع بل ستزداد[28]. وسيولد معظم أفراد الأجيال المقبلة في البلدان التي هي حاليا من فئة البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط. وسيعيش الكثيرون في المدن الساحلية. وهذه المدن هي من بين أكثر الأماكن عرضة لآثار تغير المناخ على وجه الأرض. والخطوات الرامية إلى دعم تنمية الناس في تلك البلدان اليوم ستعود بالنفع أيضا على الأجيال المقبلة. ومن شأن الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والخدمات الأساسية، وإصلاح الهيكل المالي الدولي لمعالجة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وإيجاد فرص العمل اللائق، أن تكفل تحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة على السواء.

الشكل الرابع

تغير معدلات الوفيات بسبب الاحترار العالمي، حسب المنطقة، 2020-2099

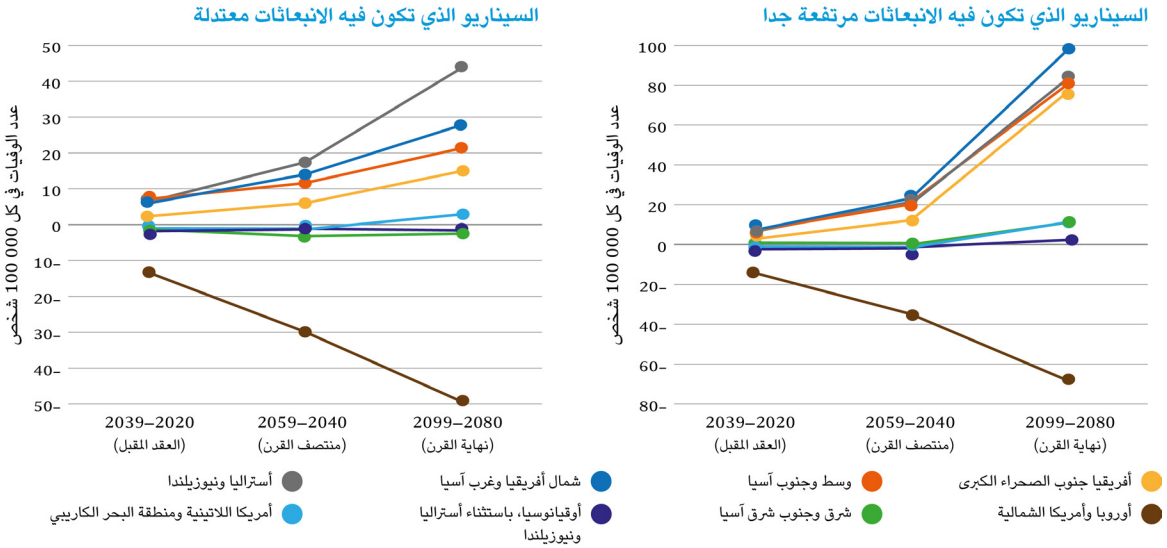

المصدر: حسابات أجريت بالاستناد إلى البيانات المستمدة من منصة آثار تغير المناخ على الإنسان (Human Climate Horizons) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط: https://horizons.hdr.undp.org (accessed on 9 February 2023).

ملاحظة: يتطابق سيناريو اعتدال الانبعاثات مع مسار التمركز التمثيلي 4,5؛ ويتطابق سيناريو الارتفاع الشديد في الانبعاثات مع مسار التمركز التمثيلي 8,5.

ومن المهم إيلاء الاعتبار الكامل لمظاهر التفاوت المستمر بين النساء والرجال، حتى لا نرسخ مستقبلا يمارِس فيه نصفُ المجتمع السلطة على حساب النصف الآخر وعلى حساب الجميع. وقد وُثِّق موضوع انتقال عدم المساواة بين الأجيال، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، توثيقا جيدا[29]. لذا، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين هو أحد العوامل الحاسمة في ضمان تمتع الأجيال المقبلة بحياة تُكفل فيها كرامتهم وحقوقهم. وتقع مساواة المرأة بالرجل في التمثيل والمشاركة في صلب تحويل النماذج السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي صُمِّمت تاريخيا على أساس الإقصاء والاستغلال. وعلاوة على ذلك، تعمل حقوق النساء والفتيات كعوامل مضاعفة للقوة من أجل التنمية المستدامة في الأجل الطويل. ونحن نعلم أنه عندما تتمكن النساء والفتيات من الحصول على التعليم والاستفادة من فرص التعلم مدى الحياة ومن الفرص الاقتصادية والثقافة ومن خلو حياتهن من العنف، فإن الفوائد المترتبة على ذلك تكون جليلة ويشمل نفعها الأجيال المقبلة[30]. وعلى الرغم من التقدم المحرز في العديد من الميادين، بما في ذلك في القوانين والسياسات على الصعيد العالمي، فإن التمييز الجنساني ومقاومة المساواة بين الجنسين في الممارسة العملية يمثلان اتجاها مثيرا للقلق. ويتوقف الحفاظ على قدرة أفراد الأجيال المقبلة على التمتع بحقوقهم وتحديد الاحتياجات التي تخصهم على اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال الإجراءات التحويلية الخمسة المبينة في خطتنا المشتركة.

إن إعمال حقوق الإنسان المفروضة للأجيال الحاضرة بشكل كامل سيجعلنا أقدر على حماية المستقبل. ويتيح الاعتراف بواجبنا في الحفاظ على قدرة الأجيال المقبلة على التمتع بحقوق الإنسان المفروضة لها معايير واضحة للاسترشاد بها في عملية اتخاذ القرار لصالحهم. وتنطبق هذه المسؤولية على حقوق الإنسان في نطاقها الكامل وهو يشمل الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة الذي اعتُرف به في الآونة الأخيرة، والذي هو أُسّ التمتع بمجموعة واسعة من الحقوق الأخرى، مثل الحق في الحياة والصحة والغذاء والسكن والمياه والصرف الصحي وتقرير المصير (قرار الجمعية العامة 76/300). ولا بد من اتخاذ إجراءات جسورة لضمان ترجمة هذا الاعتراف إلى سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية تحويلية. كذلك، فإن زيادة الاستثمار في إعمال الحقوق، مثل الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي، من شأنها أن تمكّن من التحوط للآثار السلبية للتطورات العلمية والتكنولوجية والتخفيف من حدتها على نحو أفضل، وأن تدعم عملية اتخاذ القرار استنادا إلى الأدلة العلمية.

الشكل الخامس

الأجيال المقبلة وأهداف التنمية المستدامة[31]

تؤثر مزايا الآباء في الدخل والصحة والتعليم في مسار أطفالهم مع مر الزمن، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى استمرار "اكتناز" الفرص لدى الأجيال اللاحقة. وكلما زاد التفاوت في التنمية البشرية، انخفض الحراك الاجتماعي في الدخل عبر الأجيال – والعكس صحيح.

معاناة الجوع في السنوات المبكرة من العمر تقوض الرفاه مدى الحياة مع ما لذلك من آثار على الأجيال اللاحقة. وتواجه الأجيال المقبلة مشكلة انعدام الأمن الغذائي بسبب تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وعدم استدامة الممارسات الزراعية.

تؤدي مزايا الآباء في مجال الصحة إلى "اكتناز" الفرص باستمرار لدى الأجيال اللاحقة. ويؤدي عدم كفاية نظم الرعاية الصحية والنظم الصحية في الوقت الحاضر، ولا سيما فيما يتعلق بصحة المرأة والأم، إلى إضعاف فرص حياة الأطفال وأطفالهم.

يمكن أن يكون النقص في التعلم وبالاً على الإنسان مدى الحياة بل قد يؤثر حتى على الأجيال اللاحقة. وقد ظهرت آثار الاستثمارات في نظم التعليم في الأجيال اللاحقة.

يؤدي تمكين المرأة إلى تعزيز المساواة وفرص الحياة لدى الجيل المقبل إذ من المرجح أن يذهب الأطفال إلى المدرسة. وتساهم مشاركة المرأة في القوة العاملة في النمو الاقتصادي الذي سيعود بالنفع على الأجيال المقبلة.

يحول الاستثمار في البنية التحتية القادرة على الصمود لضمان حصول الجميع على المياه النظيفة والمأمونة دون تفشي الأمراض والأوبئة على المدى الطويل، ويساهم في الوقت نفسه في إقامة بيئات حضرية وريفية مستدامة.

تستطيع الطاقة النظيفة التي يمكن الحصول عليها بسهولة وبأسعار في المتناول أن تنتزع الأجيال الحاضرة من براثن الفقر، وأن تسهم في العمل المناخي والقضاء على التلوث وأن تعين في الوقت ذاته على إيجاد فرص غير مضرة بالبيئة.

يتطلب إعداد الناس والشباب لاقتصاد المستقبل وإيجاد الظروف المواتية للنمو الاقتصادي الشامل الاستثمار في خلق فرص العمل اللائق في ميادين من ضمنها الاقتصاد الأخضر واقتصاد الرعاية والاقتصاد الرقمي وفي مجال تنمية المهارات.

سيساهم الشمول والمساواة في المجال الرقمي في تحقيق فوائد أكثر إنصافا بفضل القدرة على الاتصال الرقمي عبر الأجيال. والافتقار إلى البنية التحتية يعوق التنمية ويديم الفقر.

يبدأ عدم المساواة عند الولادة ولا يؤثر في حرية الأطفال والبالغين وكبار السن وفرصهم فحسب وإنما يؤثر أيضا في حرية وفرص الجيل المقبل. ويمكن للسياسات الرامية إلى درء عدم المساواة أن تتبع دورة الحياة. واستئصال مظاهر عدم المساواة الأفقي عامل رئيسي في القضاء على المطبة الاجتماعية البيئية بالنسبة إلى الأجيال المقبلة.

يمكن للمدن المستدامة أن تفجر الفرص الاقتصادية لتحقيق تحول حضري أخضر، وتوجيه التنمية الاجتماعية الحضرية صوب خيارات وسلوكيات جديدة في نمط العيش تكون مستدامة بيئيا وعادلة وشاملة وتجلب الرخاء للجميع.

تعزيز الاقتصاد الدائري وتعزيز المبادرات الرامية إلى القضاء على النفايات نهائيا والحرص إلى جانب ذلك على إقامة بنية تحتية ملائمة لدعم الاستهلاك المسؤول وإنفاذ تدابير الإنتاج المستدام من أجل تحقيق كفاءة استعمال الموارد وإعادة استعمالها رعياً لمصلحة الأجيال المقبلة.

سيؤدي تغير المناخ إلى تعريض الأجيال المقبلة لمشاكل صحية متعددة وغير عادلة تطاردهم مدى الحياة، وإلى تفاقم الكوارث الطبيعية، ووقوع اضطرابات في الأغذية والمياه، وتدمير النظم الإيكولوجية الطبيعية بشكل لا يمكن إصلاحه، وهذا ما يضر بسبل عيش الناس ورفاههم.

سيعود الحفاظ على الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام بالنفع على الأجيال المقبلة، التي ستعيش في الغالب في المناطق الحضرية الساحلية في بلدان الجنوب.

يرتبط رفاه الإنسان ارتباطا جوهريا بالطبيعة وبعافية الكوكب. فانخفاض التنوع البيولوجي يؤدي إلى تلاشي قدرة الطبيعة على التكيف مع تغير المناخ والأخطار الطبيعية، ويكشف المخاطر الحيوانية المصدر والمخاطر الصحية، ويضر في الآن نفسه بالزراعة ونظم المياه العذبة وبإمكانية إيجاد فرص عمل خضراء في المستقبل.

إفساح المجال أمام المشاركة المجدية والقدرة على الاحتكام إلى العدالة وإقامة مؤسسات فعالة تخضع للمساءلة وتشمل الجميع هي مقومات تمهد السبيل أمام الحوكمة لصالح الأجيال المقبلة. ومن المرجح أن تتبنى المؤسسات الفعالة منظورا طويل الأجل.

باستطاعتنا أن نسهم بصورة جماعية في تحسين فرص الحياة لصالح الأجيال المقبلة عن طريق تطوير الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتعزيزها وتبادل المهارات والموارد ووجهات النظر.

من الالتزام إلى الواقع: خطوات لمنظومة الأمم المتحدة

لقد حثثت منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في خطتنا المشتركة على اتخاذ عدد من الخطوات رعياً لمصالح الأجيال المقبلة في عملنا. وفي ضوء ما تقدم، ترد مقترحاتي أدناه.

تعيين مبعوث خاص للأجيال المقبلة

أعتزم، كخطوة أولى، تعيين مبعوث خاص للأجيال المقبلة ليكون لسانا يدافع عن مصلحة الأجيال المقبلة في منظومة الأمم المتحدة. وهذا الاقتراح ليس جديدا، لكنني أعتقد أنه اقتراح قد أزِف أوانه، بالنظر إلى السوابق العديدة التي تحققت على المستوى الوطني والرغبة الكبيرة على الصعيد العالمي، إضافة إلى ما هو قائم من أدلة وافرة على أن دعاة حماية المستقبل يمكن أن يساعدونا في التوصل إلى قرارات أكثر استدامة[32].

ولن يشغل المبعوث وظيفة عملية ولكنه سيؤدي مهام استشارية ودعوية، من قبيل ما يلي:

- تمثيل مصالح الأجيال المقبلة والدفاع عنها على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي العمليات الحكومية الدولية وعمليات أصحاب المصلحة المتعددين، حسب الاقتضاء؛
- دعم الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في إذكاء الوعي وإسداء المشورة بشأن الآثار المحتملة للسياسات والبرامج قيد النظر فيما بين الأجيال أو على المستقبل، بالاستناد إلى الأمثلة الوطنية والدروس المستفادة، من خلال إجراء البحوث وإعداد معلومات وتقييمات وتوصيات عالية الجودة، إضافة إلى المشاركة في المناقشات ذات الصلة بالموضوع؛
- تيسير جهود التعاون وتبادل الدروس وأفضل الممارسات فيما بين المؤسسات واللجان والشبكات النظيرة المعنية بالأجيال المقبلة، بما في ذلك ما هو قائم منها على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛
- دعم الدول الأعضاء، فرادى وجماعات، بناء على طلبها، من خلال الاضطلاع بدور الجهة المنسقة للجهود الرامية إلى إدماج موضوع الأجيال المقبلة والتفكير البعيد المدى ضمن عمليات وضع السياسات على كل من الصعيد العالمي والوطني ودون الوطني وتوجيه موارد بناء القدرات لبلوغ هذه الغاية؛
- تيسير التفكير البعيد المدى والاستعانة على نحو أفضل بالقدرة على التبصر بمخاطر وتحديات وفرص المستقبل وفهمها من قبل منظومة الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء، والاستفادة من شبكة مختبر سيناريوهات المستقبل والآلية الاستشارية العلمية، من بين موارد أخرى.

ويمكن أيضا تكليف المبعوث بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة و/أو إلى منتدى حكومي دولي مكرس في حال إنشاء ذلك المنتدى أو تعيينه.

الشكل السادس

المهام الرئيسية للمبعوث الخاص للأمين العام المعني بالأجيال المقبلة

الاستعانة بالتبصر والعلم والبيانات على نحو أفضل

سيكون في مقدور المبعوث بعد تعيينه أن يستفيد من الجهود الأخرى الجارية بالفعل داخل منظومة الأمم المتحدة في سياق خطتنا المشتركة لفهم أثر إجراءات الوقت الحاضر على المستقبل والعمل على تطبيق خلاصة ذلك الفهم بطريقة منهجية. وقد تحسنت بشكل كبير في العقود الأخيرة القدرة على إنتاج معارف ذات فائدة بشأن الأثر على المستقبل. فعلم المناخ، على سبيل المثال، قد أصبح حاليا أكثر تطورا بكثير مما كان عليه الأمر في الماضي، وهو متاح لصانعي القرار بطريقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ الإجراءات بفضل التقارير المنتظمة التي تقدمها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وساهمت عدة من المقترحات الواردة في خطتنا المشتركة في تحريك أو تسريع عجلة الجهود الرامية إلى تسخير البيانات والمعارف العلمية بمزيد من الانتظام وذلك، مثلا، من خلال استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات، وشبكة مختبر سيناريوهات المستقبل، وهي آلية استشارية علمية جديدة، والتقرير الذي يجري إعداده بانتظام عن المخاطر المطروحة على الصعيد العالمي، وشبكة الرؤية الاستراتيجية التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج.

ومع ذلك، وكما هو مبين في ورقة العناصر، يمكن بذل المزيد لبناء قاعدة أدلة متينة ومتكاملة بشأن الأثر على المستقبل والحرص بانتظام على "التحوط للمستقبل" لدى وضع السياسات والبرامج الرئيسية بأخذ تلك الأدلة بعين الاعتبار[33]. وقد اقترح بعض أصحاب المصلحة إجراء تقييمات للأثر على المستقبل أو "اختبارات التأثير في الأجيال المختلفة" تتناول القرارات المرجَّح أن يكون لها أثر بعيد المدى كالتي يكون لها وقعٌ على البيئة أو التعليم أو الثقافة أو التكنولوجيا أو الصحة أو التنمية المستدامة[34]. واقترح آخرون أن يقوم المبعوث بتعبئة جهود الأمم المتحدة لتراعي على نحو أفضل التوقعات الديمغرافية الطويلة الأجل أو التوسع الحضري المتسارع. ويمكن لقدرات وأدوات الرؤية الاستراتيجية، كمؤشرات التضامن بين الأجيال، أن تتيح رصد تنفيذ القرارات على مر الزمن وبناء شعور أقوى بالصلة بالأجيال المقبلة[35]. ويمكن أيضا إجراء تقييمات للسياسات والبرامج القائمة، استنادا إلى العمل الذي اضطلعت به بالفعل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج[36]. ويمكن للمبعوث أن ييسر إقامة روابط بين المؤسسات الوطنية الموجودة التي تهتم بأجيال الغد وبين آليات الأمم المتحدة وعملياتها، من قبيل الاستعراضات الوطنية الطوعية، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات.

من الالتزام إلى الواقع: توصيات للدول الأعضاء

أحث الدول الأعضاء على أن تقوم، على الصعيد الحكومي الدولي، باتخاذ خطوات ذات جدوى لحماية مصالح الأجيال المقبلة والحفاظ على قدرتها على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان المفروضة لها، بالاعتماد على الأساليب الموجودة الآن على الصعيد الوطني والالتزامات القوية التي قُطِعت بالفعل. وأدعو الدول الأعضاء إلى النظر في خطوتين محددتين في هذا الصدد هما: (أ) اعتماد إعلان يحدد الالتزام تجاه الأجيال المقبلة؛ (ب) وإنشاء آلية حكومية دولية مكرسة لمناقشة الممارسات الفضلى وتبادلها. وسينبني كل من الخطوتين على المشاورات المهمة التي جرت بالفعل ويسرها باقتدار الممثلان الدائمان لفيجي وهولندا، ووردت عُصارتها في ورقة العناصر التي قدماها.

إصدار إعلان بشأن الأجيال المقبلة

يمكن للإعلان المتعلق بالأجيال المقبلة أن يوضح الالتزام الجماعي الذي قطعته الدول الأعضاء على نفسها بالفعل ويساعدَ على توطيده، مع إضافة تفاصيل حول سبل تجسيد ذلك عمليا. وأشار بعض الدول إلى أن هذا الإعلان ينبغي أن يلتزم التزاما راسخا بتأمين مصالح الأجيال المقبلة في جميع عمليات اتخاذ القرار، وذلك بتحديد المخاطر الوجودية العالمية وإدارتها ورصدها، وبتركيز السياسات والبرامج على التنمية المستدامة الطويلة الأجل[37].

وتحقيقا لهذه الغاية، واستنادا إلى ورقة العناصر والمناقشات الحكومية الدولية التي جرت حتى الآن، يمكن للإعلان أن يحدد مسؤولياتنا تجاه الأجيال المقبلة ويجسدها من خلال ما يلي:

(أ) الإشارة إلى الالتزامات التي قطعناها بالفعل تجاه الأجيال المقبلة (على النحو الوارد جزئيا في المرفق الثاني) وتوحيدها في صك دولي واحد واضح؛

(ب) التعهد بتكييف هذه الالتزامات مع حقبة ومجموعة جديدة من التحديات؛

(ج) الاعتراف بقيمة احتياجات الأجيال المقبلة ومصالحها وحريتها في الاختيار (استنادا إلى المادتين 1 و 2 من الإعلان المتعلق بمسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال المقبلة)؛

(د) التوصل إلى فهم واضح لماهية الأجيال المقبلة (لم يولدوا بعد، اختلافهم عن شباب الوقت الحاضر) وعلاقتها بالحاضر؛

(هـ) الاعتراف بأننا نعيش في عصر حافل بالتهديدات الوجودية، والمخاطر الكارثية، والممارسات غير المستدامة، ومظاهر عدم المساواة المتفاقمة، والفرص غير المسبوقة، وكل ذلك له عواقب فيما بين الأجيال؛

(و) الاعتراف كذلك بأن من واجبنا حماية الأجيال المقبلة من الأضرار المتوقعة الناجمة عما نتخذه أو نتقاعس عن اتخاذه من إجراءات في الوقت الحاضر؛

(ز) إعادة التأكيد على أننا مدينون للأجيال المقبلة بتلبية احتياجاتنا دون المساس بقدرتها هي على تلبية احتياجاتها؛

(ح) الالتزام بأخذ الأجيال المقبلة بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرارات على الصعيدين الدولي والوطني؛

(ط) حصر القضايا التي قد تؤثر أكثر من غيرها على الأجيال المقبلة، حيث ينبغي العمل بوعي على حماية مصالحها، استنادا إلى ما جاء بيانه في ورقة العناصر من الشروط الأساسية لضمان مستقبل مستدام، ومنها سلامة الكوكب، وإقامة عالم يعيش فيه الناس في أمان وسلام، وتطوير تكنولوجيا مأمونة؛

(ي) الاتفاق على وضع معيار مشترك للطموح وإنشاء آليات عملية لحماية مصالح الأجيال المقبلة والمحافظة على حقوقها على جميع المستويات؛

(ك) الالتزام بضمان استمرار وجود البشرية والحفاظ على الجنس البشري (استنادا إلى المواد 3 و 4 و 5 من الإعلان المتعلق بمسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال المقبلة)؛

(ل) تأييد تعيين مبعوث خاص للأجيال المقبلة، يضطلع بمهام التوعية وإسداء المشورة والدعوة، ودعم عمل النظام المتعدد الأطراف بشأن التبصر والتفكير البعيد المدى، ودعوة المبعوث إلى تقديم تقارير منتظمة إلى الجمعية العامة؛

(م) الترحيب بالخطوات المتخذة لإنشاء شبكة من القدرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة لزيادة التركيز على المستقبل في عملية وضع السياسات واتخاذ خطوات لإجراء تقييمات لأثر السياسات والبرامج الرئيسية على المستقبل؛

(ن) الترحيب بمبادرة إصدار تقرير عن المخاطر العالمية بانتظام وتحديد فرص تجنب المخاطر أو التخفيف من حدتها؛

(س) إنشاء لجنة أو منتدى للأجيال المقبلة يكون بمثابة هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة و/أو عقد اجتماع غير رسمي للجمعية العامة بانتظام لتبادل الخبرات الوطنية والمحلية مع التنصيص على التواصل مع العديد من أصحاب المصلحة، بمن فيهم المفوضون الوطنيون أو المؤسسات أو الهيئات المعنية بالأجيال المقبلة، حسب الاقتضاء؛

(ع) الموافقة على استعراض القرارات الآنفة الذكر في تاريخ لاحق بهدف تحديد ما إذا حققت المبتغى أو دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم مشروع قرار بشأن تنفيذ إعلان الأجيال المقبلة.

إنشاء منتدى مكرس للاهتمام بالأجيال المقبلة

تكون الإعلانات أنجع في تأثيرها عندما تكون مصدرا للإلهام وتنص في مضامينها على وسائل محددة للتنفيذ على جميع مستويات الحوكمة. وإذ تسعى الدول الأعضاء إلى تفعيل سبل حماية الأجيال المقبلة في سياقاتها الوطنية، فإن وجود منتدى حكومي دولي مكرس سيجعل في متناولها أداة قيمة لتبادل الخبرات والابتكارات. ويمكن بحث إمكانية إنشاء منتدى حكومي دولي دائم للأجيال المقبلة تحت رعاية الجمعية العامة لإفساح المجال للدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة للاجتماع من أجل النهوض بأهداف الإعلان. ولن يكون هذا المنتدى هيئة لاتخاذ القرارات وإنما سيكون فضاء للنقاش والتعاون. وإذ لم يحظ الاقتراح الوارد في خطتنا المشتركة لإعادة تسخير مجلس الوصاية بالتأييد لدى الدول الأعضاء، فإن فكرة إنشاء منتدى مكرس للأجيال المقبلة لاقت مع ذلك قبولا واسعا في أثناء المشاورات المتعلقة بخطتنا المشتركة[38].

ويوجد في هذا الصدد خيارات عديدة يمكن بحثها، تتراوح بين إقامة منتدى دائم جديد وبين إدراج بند متكرر في جدول أعمال هيئة قائمة. ويعتقد الكثيرون أن وجود منتدى دائم هو الحل الأنسب الذي سيمكن من تنفيذ الإعلان فضلا عن توجيه رسالة قوية إلى العالم فحواها أننا نأخذ التزامنا تجاه الأجيال المقبلة مأخذ الجد. وأي خيار دون ذلك قد يفتح الباب أمام استمرار النمط السابق الذي درجنا عليه، حيث لا تكون جزالة الخطاب مدعومة بأي وسيلة عملية للتنفيذ. وعلى هذا النحو، أوصي بالنظر الجاد في إنشاء هيئة فرعية جديدة للجمعية العامة، تكون في شكل لجنة معنية بالأجيال المقبلة تقدم تقاريرها إلى الجمعية. ويمكن أن تشمل المهام التي يمكن أن يؤديها هذا المنتدى ما يلي:

- إجراء مداولات وتقديم توجيهات بشأن كيفية تفعيل المبادئ المتفق عليها في الإعلان؛
- تلقي تقييمات من المبعوث المعني بالأجيال المقبلة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن أثر القرارات على الأجيال القادمة؛
- تبادل أفضل الممارسات استنادا إلى الخبرات الوطنية ودون الوطنية، وتوفير فضاء على الصعيد العالمي ليجتمع فيه العدد المتزايد من الهيئات الوطنية والإقليمية فضلا عن ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والسلطات المحلية والشباب؛
- ضمان المشاركة الهادفة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما الأطفال والشباب بوصفهم صانعي قرار في الحاضر والمستقبل ويتمتعون بأكبر قدر من التجانس مع الأجيال المقبلة؛
- تعميم مراعاة مفهوم التحوط للمستقبل الذي يمكن تعريفه بكونه تحسين قدرة المؤسسات والسياسات والعمليات على تعزيز بقاء البشرية في المدى البعيد وذلك برعاية مصالح الأجيال المقبلة والتصدي للمخاطر الشديدة.

خاتمة

إن العهد بتوريث أجيال الغد عالما صالحا للعيش ليس جديدا. والإجراءات التي تتخذ الآن إيفاء بهذا العهد ستعود بالنفع أيضا على الأجيال الحاضرة. ولدينا مجموعة متنامية من الخبرات الوطنية ودون الوطنية التي يمكن الاعتماد عليها، أضف إلى ذلك ما قد تكرر قطعه من التزامات دولية تجاه الأجيال المقبلة. لذا ينبغي الانكباب حاليا على جمع شتات هذه المادة ووضعها موضع التنفيذ على الصعيد العالمي حيث يُتخذ بعضٌ من أشد القرارات أهمية بالنسبة للبشرية.

وقد أخذنا على أنفسنا في ميثاق الأمم المتحدة العهد بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وأعربنا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن أن انبثاق عالم يتمتع البشر فيه بحرية القول والعقيدة ويتحرروا من الفزع والفاقة هو غاية ما يرنو إليه عامة البشر.

فلنعمل الآن على أن نجعل ذلك حقيقة واقعة.

المرفق الأول: المشاورات مع الدول الأعضاء ومع المعنيين من أصحاب المصلحة الآخرين

تستند الأفكار الواردة في هذا الموجز السياساتي إلى نقاش ثري استمر عقودا من الزمن حول حماية مصالح الأجيال المقبلة، التي جرى التطرق إليها في مجموعة متنامية من الاتفاقات الدولية وقرارات الجمعية العامة والدساتير الوطنية وغيرها من الوثائق، بما في ذلك تقرير الأمين العام لعام 2013 (A/68/322)، والكم الهائل من الصكوك الدولية التي ترد قائمتها في المرفق الثاني. وبرزت المسألة كاهتمام ذي أولوية في أثناء المشاورات والحوارات التي عقدت في إطار الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، الذي بلغ بث وقائعه ما يفوق 1,5 مليون شخص في 193 بلدا. وتعهدت الدول الأعضاء بتعزيز الحوكمة العالمية لما فيه مصلحة "الأجيال الحاضرة والمقبلة" (الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة). واستفاد تقرير "خطتنا المشتركة" الذي جاء ثمرة لذلك العمل من مشاورات إضافية مكثفة مع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وقادة الفكر، والشباب، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، وهي تشمل عددا كبيرا ممن يُعدُّ موضوع الأجيال المقبلة شغلهم الشاغل. وتضمن التقرير توصيات محددة بشأن سبل تحويل الالتزام تجاه الأجيال المقبلة إلى حقيقة واقعة.

ويستجيب هذا الموجز السياساتي بشكل خاص للأفكار الغنية والدقيقة التي أدلى بها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون بشأن خطتنا المشتركة في إطار أكثر من 26 مناقشة عقدتها الجمعية العامة. وقد جرى التطرق إلى تلك المناقشات على وجه الخصوص في المشاورات المواضيعية التي نظمها رئيس الجمعية العامة في فترة شباط/فبراير – آذار/مارس 2022، وطُلب فيها بشكل محدد تقديم معلومات تتضمن تفاصيل أكبر بشأن المقترحات المتعلقة بالأجيال المقبلة وتراعي التحفظات التي أعرب عنها عدة وفود فيما يتعلق تحديدا باقتراح إعادة تسخير مجلس الوصاية (غير مدرج في هذا الموجز). ويستند الموجز، على وجه الخصوص، إلى المشاورات التي خصصت لموضوع إصدار إعلان بشأن الأجيال المقبلة التي اشترك في تيسيرها الممثل الدائم لفيجي، ساتيندرا براساد، والممثلة الدائمة لهولندا، يوكا براندت، في الفترة حزيران/يونيه – أيلول/سبتمبر 2022، وتمخضت عن "ورقة عناصر الإعلان المتعلق بالأجيال المقبلة". وأجريت أيضا مشاورات متعمقة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة العليا، وفرقة العمل المعنية بالأجيال المقبلة المنشأة في إطار " أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان"، والفريق الأساسي المعني بالمسؤوليات تجاه المستقبل التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. وجرى التشاور مع أصحاب المصلحة الخارجيين ذوي الخبرة في هذه المسألة، بما في ذلك شبكة المؤسسات المعنية بالأجيال المقبلة.

المرفق الثاني: قائمة جزئية بالصكوك الدولية القائمة التي تشير إلى الأجيال المقبلة

- ميثاق الأمم المتحدة (1945)
- الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان (1946)
- 394 قرارا صادرا عن الجمعية العامة (منذ عام 1961)
- الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية (1968)
- اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972)
- إعلان مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (1972)
- اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (1973)
- اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى (1978)
- اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (1979)
- الاتفاقية المعنية بحماية الحياة البرية الأوروبية وموائلها الطبيعية (1979)
- الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى (1979)
- الميثاق العالمي للطبيعة (1982)
- اتفاقية حماية التراث المعماري في أوروبا (1985)
- اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية (1985)
- تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك (المعروف أيضا بتقرير بروتلاند، 1987)
- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (1992)
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (1992)
- اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (1992)
- اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (1992)
- اتفاقية التنوع البيولوجي (1992)
- الاتفاقية المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية (1992)
- اتفاق أمريكا الشمالية للتعاون البيئي (1993)
- إعلان وبرنامج عمل فيينا (1993)
- برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (1994)
- إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية (1995)
- إعلان بشأن مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال المقبلة (1997)
- إعلان عالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان (1997)
- الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (1997)

- الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (1998)
- ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي (2000)
- اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (2001)
- الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي (2001)
- إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة (2002)
- إعلان نيودلهي لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالتنمية المستدامة (2002)
- الإعلان السياسي وخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة (2002)
- اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (2003)
- اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي (2003)
- اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (2005)
- الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان (2005)
- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007)
- الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (2012)
- إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (2014)
- اتفاق باريس (2015)
- خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2015)
- معاهدة حظر الأسلحة النووية (2017)
- إعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (2000)
- التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (2021)
- قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة **(قرار مجلس حقوق الإنسان 13/48 المؤرخ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021)**
- قرار الجمعية العامة 300/76 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة (2022)

الحواشي

1 يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: www.un.org/pga/76/wp-content/uploads/sites/101/2022/09/Elements-Paper-Declaration-for-Future-Generations-09092022.pdf.

2 كانت هذه نقطة مشتركة بين المساهمات الواردة في خلال المشاورات المتعلقة بورقة العناصر، وقد استمدت على وجه الخصوص من منشور Thomas Hale and others، "Toward a Declaration on Future Generations"، آب/أغسطس 2022.

3 ينسجم هذا التعريف مع التعريف الوارد في "ورقة عناصر بشأن الإعلان المتعلق بالأجيال المقبلة"، الذي يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: www.un.org/pga/76/wp-content/uploads/sites/101/2022/09/Elements-Paper-Declaration-for-Future-Generations-09092022.pdf "لأغراض ورقة العناصر هذه، تعني عبارة "الأجيال المقبلة" جميع الأجيال التي لم تولد بعد، والتي ستأتي لاحقا والتي سترث هذا الكوكب في نهاية المطاف". والجيل هو مجموعة من الأفراد يولدون في وقت واحد ويتأثر بعضهم بتجارب بعض. وإذا كانت أعداد الأجيال المقبلة تستند إلى مجموعات المواليد مستقبلا، فمن المتوقع أن يبلغ هذا العدد نحوا من 2,9 بليون نسمة قبل حلول عام 2100. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Generations", *Report on the World Social Situation 2001*، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: www.un.org/esa/socdev/rwss/docs/2001/5%20Generations.pdf.

4 من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 10,4 بلايين نسمة بحلول عام 2100. وأقل البلدان نموا وعددها 46 بلدا هي من بين أسرع البلدان نموا في العالم. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان العديد منها في الفترة ما بين عامي 2022 و 2050. ومن المتوقع أن يستمر نمو بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حتى عام 2100 وأن تساهم هذه البلدان بأكثر من نصف الزيادة السكانية العالمية المتوقعة حتى عام 2050. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "موجز النتائج"، التوقعات السكانية في العالم لعام 2022 (منشورات الأمم المتحدة، 2022)، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: www.un.org/development/desa/pd/sites/www.un.org.development.desa.pd/files/wpp2022_summary_of_results.pdf؛ والأمم المتحدة، شعبة السكّان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "التوقعات السكانية في العالم لعام 2022"، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://population.un.org/wpp/.

5 ستكون هذه المسألة موضوع موجز سياساتي منفصل يصدر قريبا. وعلى الرغم من وجود بعض التداخل بين مصطلحي الشباب والأطفال من حيث السن، فإن هناك أيضا التزامات محددة تتعين بموجب اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة الطفل.

6 للاطلاع على البيانات حسب المنطقة، انظر الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "Total births: 1950–2100"، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://population.un.org/dataportal/data/indicators/57/locations/1834,1831,1832,1829,1830,1833,1835,947/start/1950/end/2100/line/linetimeplot.

7 تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك (A/42/427، الفقرة 1 من الفصل 2 من المرفق).

8 ورقة العناصر، الفرعان 1 و 2.

9 المرجع نفسه.

10 المرجع نفسه.

11 المرجع نفسه.

12 يقيم المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية حوارا حكوميا دوليا يهتم بقضايا المستقبل وتشارك فيه أجيال متعددة وهو عبارة عن منبر يجري في إطاره تبادل المعارف والقيم والمعلومات بشأن هياكل الحوكمة.

13 انظر A/68/322. طُلب إعداد التقرير في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها 288/66 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2012.

14 اعتُرف في الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان لعام 1946 "[بـ] مصلحة دول العالم في حماية الموارد الطبيعية العظيمة لصالح الأجيال المقبلة". وتَطَلَّع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 إلى انبثاق عالم يتمتع فيه البشر بحرية القول والعقيدة وبالتحرر من الخوف والفاقة. وتضمنت ديباجة إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية والمبدآن الأول والثاني إشارات عدة إلى ضرورة "الدفاع عن البيئة البشرية وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة".

وقدمت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، التي التأمت في عام 1987، التعريف الأساسي للتنمية المستدامة، فذكرت أننا: "نقترض الرأسمال البيئي من الأجيال المقبلة دون نية سداد القرض أو احتمال حصول السداد ... فنحن نتصرف على النحو الذي نفعل لأن باستطاعتنا الإفلات من الحساب: فالأجيال المقبلة لا تصوت؛ وليس لديها سلطة سياسية أو مالية؛ ولا يمكنها أن تطعن في قراراتنا". (A/42/427، الفقرة 25 من المرفق).

15 شملت هذه الصكوك إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (1992)، وإعلان وبرنامج عمل فيينا (1993)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن (1995).

16 جرى التأكيد في الإعلان على أن "الأجيال الحاضرة تتحمل مسؤولية ضمان حماية احتياجات ومصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة بشكل كامل".

17 شملت تلك الخيارات اقتراحا بتعيين مفوض سام أو مبعوث خاص؛ وإدراج بند دائم في جدول أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ والتنسيق المشترك بين الوكالات من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. ولم يحرز تقدم إلا في مجال التنسيق فيما بين الوكالات، في نهاية الأمر. ولم تحظ المقترحات الأخرى بأي متابعة.

18 التزمت الدول الأعضاء في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التزاما صريحا برؤية تحويلية ترسي الأسس التي تكفل رفاه الأجيال المقبلة والحاضرة على السواء، وأشار اتفاق باريس صراحة إلى "الإنصاف فيما بين الأجيال" في إطار التطرق إلى ضرورة اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ.

19 حتى شهر كانون الثاني/يناير 2023، كان هناك ما لا يقل عن 394 قرارا منفصلا للجمعية العامة تضمنت ذكر "الأجيال المقبلة" في متن النص. وكان أول تلك القرارات القرار 1629 (د-16) المؤرخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 1961. وفي عام 2022، أطلقت فانواتو حملة دولية لالتماس إصدار فتوى عن محكمة العدل الدولية بشأن مسألة تغير المناخ، تتضمن إشارات محددة إلى الالتزامات تجاه الأجيال المقبلة (انظر www.vanuatuicj.com/resolution).

20 الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إستونيا، إسواتيني، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، البرتغال، بوتان، بوروندي، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تشيكيا، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، سلوفاكيا، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، سيشيل، طاجيكستان، غامبيا، غانا، غيانا، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فيجي، قطر، كازاخستان، كوبا، كوت ديفوار، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليبيا، ليسوتو، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، ملاوي، مليديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. Renan Araújo and Leonie Koessler, "The rise of the constitutional protection of future generations", Legal Priorities Project Working Paper Series No. 7 (2021)، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: www.legalpriorities.org/research/constitutional-protection-future-generations.html.

21 United Nations Environment Programme (UNEP), *Global Climate Litigation Report: 2020 Status Review* (Nairobi, 2020).

22 تشمل البلدان التي أنشأت مؤسسات أو آليات لإدماج التفكير الطويل الأجل في عملياتها المتعلقة بوضع السياسات إكوادور وجامايكا وسنغافورة وفنلندا وكوستاريكا وهنغاريا. في القارة الأفريقية وحدها، يوجد أكثر من 100 لجنة ووزارة ووكالة منفصلة أنشئت في مستويات حكومية مختلفة وأنيطت بولاية المحافظة على البيئة والتراث الثقافي والموارد الطبيعية لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة. Elizabeth Dirth and Nicole Kormann da Silva, "Building our common future: the role of the Network of Institutions for Future Generations in safeguarding the future" (Cologne, ZOE Institute for Future-fit Economies, 2022)، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://futureroundtable.org/documents/2238847/0/NIFG+Publication_VFINAL.pdf.

23 في هنغاريا، خُوِّل أمين المظالم المعني بالأجيال المقبلة عددا من السلطات الاستثنائية المنصوص عليها في القانون الأساسي وقانون أمين المظالم لرعاية مصالح الأجيال المقبلة واحتياجاتها.

24 تشمل هذه البلدان: إسرائيل، إكوادور، آيسلندا، باراغواي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، السويد، شيلي، الفلبين، فنلندا، كندا، ليتوانيا، النرويج، نيوزيلندا، هنغاريا، اسكتلندا (المملكة المتحدة)، ويلز (المملكة المتحدة). وتشمل الهيئات المكرسة ما يلي: لجنة المستقبل، برلمان فنلندا؛ لجنة البحث والابتكار والرقمنة، برلمان النمسا؛ اللجنة الدائمة المعنية بالصناعة والتكنولوجيا في مجلس العموم، برلمان كندا؛ لجنة المستقبل والعلم والتكنولوجيا والابتكار، الكونغرس الوطني لشيلي؛ لجنة الشؤون الاقتصادية، برلمان إستونيا؛ لجنة المستقبل، برلمان آيسلندا؛ لجنة المستقبل، برلمان ليتوانيا؛ اللجنة الخاصة المعنية بالمستقبل، كونغرس باراغواي؛ لجنة أهداف التنمية المستدامة والابتكار والتفكير المستقبلي، كونغرس الفلبين؛ لجنة الرقمنة والابتكار والتكنولوجيا الحديثة، برلمان بولندا؛ لجنة العلم والتكنولوجيا والبحث والابتكار، الجمعية الوطنية لتايلند؛ لجنة المستقبل الخاصة، برلمان أوروغواي؛ لجنة العلم والتكنولوجيا والبيئة، الجمعية الوطنية لفييت نام. وفي فنلندا، كلفت لجنة برلمانية دائمة معنية بالمستقبل بإقامة حوار مع الحكومة بشأن المشاكل والفرص الرئيسية المتعلقة بالمستقبل. وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة خطة بعنوان "مئوية الإمارات 2071" تهدف إلى الاستثمار في الأجيال المقبلة من خلال تزويدها بالمهارات والمعارف اللازمة لمواجهة التغيرات السريعة.

25 Dirth and Kormann da Silva, "Building our common future"؛ وبرلمان فنلندا، القمة العالمية للجان المستقبل، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: www.eduskunta.fi/world-summit-committees-future.

26 ورقة العناصر، الفرع 3.

27 المرجع نفسه.

28 ستكون الأجيال الشابة (المولودة في عام 2020) أكثر عرضة في حياتها لموجات الحر بما يتراوح بين أربع وسبع مرات من الأجيال الأكبر سنا (المولودة في عام 1960). United Nations Development Programme, *Human Development Report 2021–2022: Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World* (United Nations publication, 2022).

29 ورقة العناصر.

30 United Nations Children's Fund (UNICEF), "Girls' education"، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: www.unicef.org/education/girls-education؛ و Theirworld, "Girls' education"، الذي يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://theirworld.org/resources/girls-education/.

31 انظر على وجه الخصوص United Nations Development Programme, *Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today: Inequalities in Human Development in the 21st century* (United Nations publication, 2019)؛ و United Nations Development Programme, *Human Development Report 2020: The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene* (United Nations publication, 2020)؛ و United Nations Development Programme, Human Climate Horizons، متاح من خلال الرابط التالي https://horizons.hdr.undp.org (اطُّلع عليه في 9 شباط/فبراير 2023).

32 من بين المهام الأخرى التي اقترح في الماضي أن يتولاها المبعوث وضع خطة دولية والاضطلاع بدور قيادي؛ والرصد والإنذار المبكر والاستعراض؛ والمشاركة العامة؛ والقدرة على الابتكار على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ وفهم الجمهور وإقامة الحجة؛ وتقديم التقارير (انظر A/68/322). وكثيرا ما تبين الدراسات التي تتناول مسألة الاستدامة فيما بين الأجيال أن إشراك دعاة حماية مصالح الأجيال المقبلة يعزز احتمال اتخاذ قرارات مستدامة. Mostafa E. Shahen, Koji Kotani and Tatsuyoshi Saijo, "Intergenerational sustainability is enhanced by taking the perspective of future generations", *Scientific Reports* 11 (2021).

33 يمكن تعريف التحوط للمستقبل بأنه تحسين قدرة المؤسسات والسياسات والعمليات على تعزيز بقاء البشرية في المدى البعيد وذلك برعاية مصالح الأجيال المقبلة والتصدي للمخاطر الشديدة. وكمثال على ذلك، يضع معهد سايمون للحوكمة الطويلة الأجل تعريفا وإطارا لمفهوم التحوط للمستقبل يتضمن عناصر من قبيل تحديد الأولويات والتمثيل والتوسيع والحفظ والتحسب والإحالة والتقييم. Simon Institute for Longterm Governance, "Frameworks & methods"، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: www.simoninstitute.ch/project/public-policy-making-longterm-future/.

34 ورقة العناصر.

35 أنجزت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام دراسات بشأن التجارب الانغماسية لها صلة بالسيناريوهات المحتملة للمستقبل (والأجيال المقبلة) لتذكير المحاورين بعواقب أعمالهم. انظر United Nations, Department of Political and Peacebuilding Affairs , "Futuring Peace"، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://futuringpeace.org/ (اطُّلع عليه في 9 شباط/فبراير 2023).

36 يتألف الفريق الأساسي، الذي تشترك في قيادته اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة، من 16 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة، وقد أصدر ورقة مناقشة بعنوان "Duties to the future through an intergenerational equity lens" (الواجبات تجاه المستقبل من منظور الإنصاف فيما بين الأجيال)، تحدد المفاهيم الرئيسية وتتطرق للتحديات والفرص الرئيسية المطروحة بالنسبة للمستقبل، بما في ذلك التحديات الديمغرافية والمؤسسية والتكنولوجية والإيكولوجية، والتحديات المتعلقة بالمعارف والبيانات، ومظاهر عدم المساواة والحوافز السياسية والاقتصادية المجحفة والفرص القانونية. مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، "Duties to the future through an intergenerational equity lens"، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://unsceb.org/topics/duties-future.

37 ورقة العناصر.

38 الوثيقة A/50/142 وقرار الجمعية العامة 55/50 والوثيقة A/50/1011.